

تبليغ الجمعية العامة العادلة

إلى السادة المساهمين في شركة إسمنت الرياض (شركة الإسمنت الأبيض السعودي سابقاً) المحترمين،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بناء على متطلبات المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات والتي تطلب أن يبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة العادلة عن الأعمال والعقود والتي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.
انعقدتها عن الأعمال والعقود والتي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال عليه يود مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتك الموقرة بأن أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود خلال عام 2020م على النحو التالي:

<p>تفاصيل الأعمال تمت بين شركة إسمنت الرياض (شركة الإسمنت الأبيض السعودي سابقاً) وشركة الراشد للإسمنت على النحو التالي: التعامل ببيع للإسمنت بنفس الشروط والأسعار التي تتبعها الشركة مع عملائها الآخرين، حيث بلغت قيمة الأعمال خلال عام 2020م مبلغ 80.2 مليون ريال. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي مبلغ التعامل خلال فترة عام 2021م 85 مليون ريال.</p>	<p>رئيس مجلس الإدارة صلاح راشد الراشد وعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالمحسن راشد الراشد</p>	<p>.1</p>
<p>تفاصيل الأعمال تمت بين شركة إسمنت الرياض (شركة الإسمنت الأبيض السعودي سابقاً) وشركة منظومة المباني على النحو التالي: التعامل ببيع للإسمنت بنفس الشروط والأسعار التي تتبعها الشركة مع عملائها الآخرين، حيث بلغت قيمة الأعمال خلال عام 2020م مبلغ 1.7 مليون ريال. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي مبلغ التعامل خلال فترة عام 2021م 2 مليون ريال.</p>	<p>عضو مجلس الإدارة الأستاذ خليفة الملحم</p>	<p>.2</p>

ونقبلوا خالص تحياتي وتقديرني،،،

رئيس مجلس الإدارة

صلاح راشد الراشد

الى السادة / المساهمين المحترمين
شركة الأسمنت الأبيض السعودي،

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة إلى مساهمي شركة شركة الأسمنت الأبيض السعودي،

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق لبيان الاعمال والعقود المبرمة بين شركة الأسمنت الأبيض السعودي ("الشركة") والأطراف ذوي العلاقة لأعضاء مجلس إدارة الشركة ("التبليغ") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ الذي يجب تقديمها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة وفقاً للمقاييس الموضحة أدناه لكي يتفق مع متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

الموضوع

إن موضوع ارتباطنا لتأكيد محدود هو التبليغ المقدم لنا والذي أعدته إدارة الشركة واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير.

المقاييس

إن المقاييس المطبقة هي متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٢٠١٥) - (١٤٣٧هـ) والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال أو العقود التي تمت لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب الإبلاغ عن هذه المصالح للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للشركة. يجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس عن هذه المصالح ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر للموافقة على هذه الاعمال أو العقود. ويقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالاعمال أو العقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمقاييس والتأكد من اكتمالها تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية مناسبة لإعداد التبليغ الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

استقلالنا ورقابة الجودة

التزمنا بمتطلبات الاستقلال لقواعد سلوك واداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية المناسبة لارتباطنا بتأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتضمن الاستقلال ومتطلبات أخرى مبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والغاية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، تحفظ بنظام شامل لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظمية والتنظيمية.

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا لتأكيد محدود وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار منا تخطيط وتتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباها أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على اجتهاها، وتتضمن تقييم المخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند القيام بتقييم المخاطر، نأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص على أساس اختباري، للأدلة المؤيدة لأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

نعتقد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لاستنتاجنا عن التأكيد المحدود.

ملاخص نطاق العمل الذي قمنا به

قموا بتحطيط وتتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والاتفاقيات من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مع الشركة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بكافة المعاملات والاتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- الاستفسار مع الادارة عن مدى اكتمال ودقة المعلومات المفصح عنها في التبليغ المرفق.
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- اختبار توافق المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

قيود ملزمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات لقيود ملزمة، وبناء عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الاحتيال والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع أدلة ملائمة كافية و محدودة بشكل مخطط له مقارنة بذلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود مقارنة بارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه، فإننا لا نبني رأي مراجعة أو رأي فحص فيما يتعلق بكافية الأنظمة والرقابة.



يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لاي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تعديل يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناء على الأعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباها أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات التي المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

قيود الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط، وذلك لمساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارتها في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقدير إلى الجمعية العامة العادلة للمساهمين وفقاً للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى، دون الحصول على موافقنا المسبقة ، باشتئام وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومساهي الشركة.

برايس وترهاوس كوبرز

مفضل عباس علي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٧٤



١٥ شعبان ١٤٤٢ هـ
٢٨ مارس ٢٠٢١

توزيعات الأرباح لعام 2020م

التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2020م بواقع 1 ريال للسهم والتي تمثل 10% من القيمة الاسمية للسهم وباجمالي مبلغ 120 مليون ريال، على أن تكون أحقية أرباح النصف الثاني لمساهمي الشركة المالكين للأسماء يوم انعقاد الجمعية و المقيدن في سجل مساهمي الشركة لدى مركز ايداع الأوراق المالية بـنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة، وذلك يصبح اجمالي الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها عن عام 2020م هو 1.75 ريال للسهم والتي تمثل 17.5% من القيمة الاسمية للسهم وباجمالي 210 مليون ريال، وسيتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.

البيان	تاريخ الصرف	الأرباح التي تم توزيعها خلال السنة	الأرباح المقترن توزيعها في نهاية السنة	اجمالي توزيعات الأرباح
	02 اكتوبر 2020		سيتم الإعلان عنه لاحقاً	
النسبة		%7.5	%10	%17.5
الإجمالي		90 مليون ريال	120 مليون ريال	210 مليون ريال